ضعف الوعي الوطني الجماهيري ودوره في توليد العنف الهوياتي وأثره على حقوق الانسان في العراق بعد العام ٢٠٠٣

م.م. أحمد صادق جعفر المندلاوي
جامعة ديالى _ كلية التربية الأساسية

The weakness of public national awareness and its role in generating identity violence and its impact on human rights in Iraq after 2003

millimeter. Ahmed Sadiq Jaafar Al-Mandalawi
Diyala University - College of Basic Education

المستخلص: إن إحدى أهم إشكاليات بناء هوية وطنية عراقية هي النشأة المليئة بالاشكالات ، فتلك الدولة الناشئة عانت من إشكالية بنيوية عميقة تجسدت في كونها كانت نتاجاً مشوهاً لنمط الهيمنة البريطانية، واستجابة لحقل التصورات الثقافية, والاجتماعية, والسياسية المهيمنة في المجتمع العراقي.

وبعد مضي أكثر من ثمانية عقود انهارت هذه الدولة بفعل تدخل خارجي على يد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها، ليصبح الفرق بين نشأة الدولة وإعادة بناءها، إن تلك قد تمت على يد الاحتلال البريطاني، وهذه تتم الآن على يد الاحتلال الأمريكي ووسط تعثر النخبة الحاكمة وتخبطها في قيادة البلاد إلى بر الأمان، الأمر الذي أدى إلى تفجر الولاءات التقليدية وانبعاث الهويات الفرعية وهو ما أثر سلباً على مشروع بناء هوية وطنية عراقية.

كثيراً ما يوصف التنوع الهوياتي بأنه جزء من التراث الثقافي واللغوي والسكاني للمجتمعات الحديثة شريطة أن لا يخرج عن سياقه الجوهري وإن يبقى دائراً في فلك الهوية الوطنية الواحدة، لأن تماسك كل مجتمع إنساني يتوقف على فهم أفراده لقيمه وقواعده المشتركة.

ولكن إذا ما استجاب هذا التنوع لمحفزات التشظي والانقسام، فأنه يصبح أحد مولدات العنف الهوياتي، ويدخل البلد برمته في أزمة هوية. وتتوقف تلك الاستجابة على طبيعة الوعي الوطني الجماهيري الذي يتكون ويتبلور بوجود عدة عوامل أهمها نمط السلطة السياسية الحاكمة فيما إذا

كانت استبدادية أم ديمقراطية، وكذلك طبيعة الثقافة السياسية السائدة، ومدى فعالية روابط ومؤسسات المجتمع المدني الحديث. **الكلمات المفتاحية:** الوعي- حقوق- الجماهير.

Abstract: One of the most important problems in building an Iraqi national identity is the unnatural emergence of the state. This emerging state suffered from a deep structural problem embodied in the fact that it was a distorted product of the pattern of British hegemony, and a response to the field of cultural, social, and political perceptions dominant in Iraqi society .After more than eight decades, this state collapsed as a result of external intervention at the hands of the United States of America and its allies, so that the difference between the establishment of the state and its rebuilding is that this was done at the hands of the British occupation, and this is now taking place at the hands of the American occupation and amid the ruling elite's faltering and confusion in leadership. The country was taken to safety, which led to the explosion of traditional loyalties and the emergence of sub-identities, which negatively affected the project of building an Iraqi national identity.

Identity diversity is often described as part of the cultural, linguistic and demographic heritage of modern societies, provided that it does not deviate from its essential context and remains within the orbit of a single national identity, because the cohesion of every human society depends on its members' understanding of its common values and rules .But if this diversity responds to the stimuli of fragmentation and

division, it becomes one of the generators of identity violence, and plunges the entire country into an identity crisis. This response depends on the nature of the mass national consciousness that is formed and crystallized in the presence of several factors, the most important of which is the type of ruling political authority, whether it is authoritarian or democratic, as well as the nature of the prevailing political culture, and the effectiveness of the links and institutions of modern civil society. **Keywords**: awareness – rights – masses.

المقدمة

تعد عملية استكمال بناء الهوية الوطنية احدى المقومات الاساسية التي تقوم عليها الدولة العصرية لما تمثله من تعبير عن مدى التفاف الافراد حول وطنهم و انصارهم بمختلف تشكيلاتهم المجتمعية في بوتقته . واذا كانت غالبية دول العالم المتقدم قد تمكنت من ان تقطع شوطا كبيرا في هذا المجال من حيث انها رسخت مشاعر الانتماء الوطني لدى الافراد وارست الاسس السليمة لبناء هويتها الوطنية , فان معظم دول العالم المتخلف لم تستطع التحرر والانعتاق من الهويات التقليدية (الدينية , الطائفية , القومية , القبلية) , او انها لم تكن قادرة على بناء هوية وطنية جامعة تسمو على الهويات الفرعية والولاءات التقليدية التي ظلت راسخة في ذهنية وسلوكية معظم افرادها . وبالنسبة للدولة العراقية فأنها تعاني منذ نشوئها عام ١٩٢١ وحتى الوقت الحاضر من أشكالية في بناء هويتها الوطنية بفعل تشابك وتداخل عوامل عديدة بعضها داخلي واخر خارجي , وبعضها يتعلق بطبيعة المجتمع العراقي و قواه السياسية و الاجتماعية ومستوى ثقافته السياسية , وبعضها الاخر يرتبط بطبيعة الانظمة السياسية التي توالت على حكم العراق واساليب ادارتها في الحكم .

اهمية الموضوع: تنبع اهمية الموضوع من اعتبارات عدة يأتي في مقدمتها رغبة الباحث (كمواطن عراقي) في ان يسلط الضوء على سبب تراجع الهوية الوطنية العراقية امام الهويات الفرعية والتي بدت طافية على السطح بشكل ملحوظ بعد عام ٢٠٠٣ م

إشكالية البحث: ضمن سياق إشكالية البحث يسعى الباحث للأجابة عن الاسئلة الاتية :-

هل توجد هنالك هوية وطنية عراقية؟ وما هي العوامل التي تقف بوجه عملية بناءها؟ هل هي عوامل داخلية ام خارجية؟ هل هي عوامل تتعلق بسلوكيات السلطة السياسية الحاكمة؟ ام ان هنالك خللا بنيويا اساسيا في تركيبة المجتمع العراقي؟ ثم هل ان موضوع إشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية يقترن بموضوع نشأة الدولة العراقية ذاتها؟ وإذا كان هنالك إقتران وتأثير فهل هو تأثير سلبي ام إيجابي؟ وكيف كان تأثره على واقع حقوق الانسان؟ .

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من خلال التطرق الى واحدة من أزمات النظم السياسية في العام وهي (أزمة الهوية) ولما لها آثار على بناء الدولة ووحدتها واستقرارها , وهذا ما دعى الباحث الى دراستها في العراق وتسليط الضوء على ما انتجه تعدد الهويات من أزمات في العراق بعد الغزو الامريكي عام ٢٠٠٣ وتأثيره على حقوق الانسان وحرياته .

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الهوية الوطنية العراقية لم يكتمل بناءها بعد ومرد ذلك يعود لعوامل عدة ابرزها :-

١- التأسيس الأول للدولة العراقية الحديثة عان (١٩٢١) م والتي انهارت عام (٢٠٠٣)م لتتلوها عملية إعادة بناء هي الاخرى كانت تحتوي على اشكالات وعقبات عديدة .

٢- دور الغزو الامريكي في التأثير على عملية بناء الدولة وانعكاساته على مشروع بناء الهوية الوطنية العراقية.

٣- دور الانظمة السياسية المتعاقبة التي سعت لبناء سلطة ممركزة على حساب بناء هوية وطنية عراقية ,لاسيما ابان حكم العسكر بين عامي (١٩٥٨ – ٢٠٠٣) م.

٤- دور الوعي الوطني المجتمعي الذي غالبا ما اتسم بالضعف مقارنه بالوعي الطائفي او الديني او القومي ..... الى غيره من انواع الوعي الفئوي الضيق .

٥- مسؤولية المجتمع في دفع عجلة الوعي الجماهيري في الولاء للوطن من خلال تفعيل دور النخب الثقافية والدينية ورجالها والوجهاء الاجتماعيون .

منهجية البحث: يعتمد البحث على منهج البحث التأريخي والوصفي في بيان اشكالات تأسيس الدولة العراقية في فترات عديدة بالاضافة الى استخدام المنهج التحليلي في دراسة أسباب ضعف الوعي الجماهيري محل الدراسة .

هيكلية البحث: وإنطلاقاً من المعطيات السالفة الذكر سنتناول الوعي الوطني الجماهيري في عراق ما بعد العام ٢٠٠٣ كأحد إشكاليات بناء الهوية الوطنية العراقية، وذلك من خلال المباحث الآتية :

المبحث الأول : الاستبداد السياسي

المبحث الثاني: مؤسسات المجتمع المدني ومعالجة اشكالات الهوية

المبحث الأول : الاستبداد السياسي

المطلب الأول : ترسبات الاستبداد السياسي: يحمل العراقيون اليوم إرثاً ثقيلاً من الاستبداد السياسي، فبأستثناء مدة العهد الملكي التي شهدت وجود الفكر الديمقراطي وممارساته، وإن ظل هذا الوجود وتلك الممارسة ضعيفاً يعبر فقط عن لحظات وليس عن أزمان ، فإن الفترات الجمهورية التي أعقبتها والتي تميزت بصعود فئة الجندي/ السياسي (العسكر) واعتلائها قمة هرم السلطة , قد شهدت قيام تصفية سياسية مباشرة لتلك التعددية الموروثة حيث وصل ذلك ذروته

على يد نظام البعث (١٩٦٨-٢٠٠٣) بعد أن عمد رئيس النظام إلى صهر العراقيين جميعاً في بوتقة الحزب الواحد واختزال الأمة بأكملها في شخصه ([1]).

وكان من نتائج تلك السياسة الاستبدادية المتراكمة أن أدت إلى ضعف النضج السياسي لغالبية العراقيين , ما أدى بدوره إلى إضعاف الوعي الوطني الجماهيري , لأن ثقافة الاستبداد لا تنتج سوى الخوف من الحاكم وتبرير سلطته بما يفرض على الجميع الخضوع والخنوع وعدم التدخل في المسائل السياسية، وخصوصاً تلك التي تتعلق بحقوق المواطن في بلده لأنها تعد من الأمور المحرمة.

كما شكلت النتائج المترتبة على سياسات الاستبداد في العراق مثل الدخول في حروب مدمرة، وإيقاع البلاد تحت طائلة العقوبات الاقتصادية الكاسحة نقطة تحول حاسمة بأتجاه حصول تدهور كبير في التوازن الاجتماعي، واختلال خطير في المنظومة القيمية للمجتمع العراقي، فضلاً عن إسهام ذلك في توفير قاعدة داخلية للصراع والتأزم. ونتيجة لذلك، فقد أصبحت السلوكيات والمفاهيم المتدنية تشكل ظاهرة بنيوية تحوز على الاعتراف الجمعي وتتغلغل في أعماق الحس الاجتماعي، مما أثر على التماسك العام للمجتمع الذي أخذ يتفكك تحت وطأة الأزمات العميقة في مختلف مناحي الحياة , وهو ما انعكس سلباً على الوعي السياسي الوطني العراقي الذي يمثل الشرط الموضوعي اللازم لبناء الهوية الوطنية العراقية.

من ناحية أخرى ، فأن الاستبداد السياسي يمثل الحاضنة الأمثل لنمو الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية العراقية ([2]) .

ويقدم نظام البعث الانموذج الأوضح على تأكيد صحة هذا الافتراض. فالقاعدة الاجتماعية التي كان يستند عليها نظام البعث الاستبدادي هي قاعدة اجتماعية ضيقة نظراً لما لاقاه من رفض من قبل القوى الاجتماعية, والسياسية الموجودة، ما دفعه إلى تعويض ذلك الضعف بالأعتماد

[1] _ ثامر عباس ، جيوبوليتيكيا صراع الهويات في المجتمع العراقي، حفريات في المواريث الانثروبولوجية، مجلة المواطنة والهوية الوطنية، معهد الأبحاث والتنمية الحضارية، بغداد، ط١، ٢٠٠٨، ص٧٩.
[2] - المصدر نفسه .

على نخبة أقلية ضيقة كانت في الغالب (عشائرية، طائفية، مناطقية , الأمر الذي حفز التكوينات الاجتماعية الأخرى التي شعرت بالتهميش، وأثار فيهم ردود فعل معاكسة كرست إلى حدٍ كبير الانتماءات التقليدية في العقل السياسي العراقي.

وإذا ما نظرنا للموضوع من زاوية أخرى، فسوف نجد أن سلطة البعث قد تمكنت من ابتلاع الدولة العراقية بالكامل، وهو ما أتاح لها إمكانية الإبقاء على نوع من "التوحد القسري" بين المكونات المجتمعية العراقية تحت غطاء الكبت. ولكن ما أن انهارت السلطة في ٢٠٠٣/٤/٩م حتى انهارت معها الدولة بالكامل، وتمت تصفية مؤسسات السيطرة والضبط سواء أكانت إدارية مدنية (الحكومة)، أم سياسية (حزب البعث)، أم أمنية (أجهزة الأمن والمخابرات)، أو عسكرية (الجيش)، وتفككت وسائل اللجم القسري التي كانت ناجحة في إبقاء لحمة "شظايا الشقاق" الطائفي والعرقي. وبأختفاء السمات المركزية (اللاحمة) من حكم البعث انفتح الطريق أمام انبعاث القوى الاجتماعية – السياسية المكبوتة، التي خضعت طويلاً للجم الدولة، بوسائل الإكراه والترغيب ([1]).

ولذلك فإن انتشار العنف وظهور حالة الانفلات الأمني التي صاحبت سقوط السلطة السياسية وتداعي أركان الدولة المركزية قد دفعت المواطن العراقي للنكوص إلى جذور عصبياته الأولية، والاحتماء خلف هوياته الفرعية، والاحتكام إلى مرجعياته التقليدية التي باتت تمثل السبيل الوحيد لتوفير الحماية في ظل تحلل الدولة وانهيارها .

إذاً، فإن إحدى أهم مخرجات الاستبداد السياسي في العراق الذي تندمج فيه السلطة بالدولة، هو انه يسهم في بروز الهويات التقليدية وانتعاشها، خصوصاً وإن الاستبداد يعيق ظهور مؤسسات سياسية راسخة ومتجذرة تعمل على بلورة الوعي الوطني للأفراد.

وأخيراً، فأن الاستبداد السياسي يقود إلى إضعاف وعي الدولة في ذهن الأفراد، وإفراغ مفهوم الوطن والمواطنة من محتواه الحقيقي ، لما يخلقه من انطباع بأن كل شيء هو ملك الدولة بما

[1]- عامر حسن فياض، أفكار تأسيسية في ثقافة اللاعنف وبناء الدولة المدنية العراقية الحديثة، دار أسامة، عمان، ٢٠٠٧، ص١٤١.

في ذلك المرافق الخدمية العامة, وما ظاهرة سلب ونهب وحرق مؤسسات الدولة العراقية – ومن بينها الخدمية– من قبل المواطنين، إلا التجسيد العملي لحقيقة هذا التصور.

من خلال ما تقدم نستنتج، بأن النظام الاستبدادي الذي حكم العراق كان قد اضطلع بمهمة تدمير المقومات الموضوعية اللازمة لبناء الهوية الوطنية العراقية من خلال إلغاء القاعدة الرمزية للقيم العامة التي تمثل الوعي الاجتماعي، مما أدى إلى غياب مفهوم الهوية الوطنية عن ذهنية الفرد العراقي ([1]).

المطلب الثاني: طبيعة الثقافة السياسية السائدة: إن عملية فهم واقع الوعي الوطني الجماهيري الضعيف في العراق لا يمكن إن تتم بالاقتصار فقط على معرفة أنماط السلوك السياسي الظاهر للأفراد والجماعات دون البحث عن القيم المحركة لهذه السلوكيات والمؤثرة فيها، والتي تندرج ضمن إطار ما يعرف بـ(الثقافة السياسية). ويعرف (غابريل الموند وسيدني فيربا) الثقافة السياسية بأنها:

((مجموعة من المعتقدات والاتجاهات السياسية التي هي استعدادات ونزعات طبيعية خفية لدى الأفراد للتحريك بطريقة معينة دون غيرها إزاء مواقف سياسية معينة)) ([2]).

أما (لوسيان باي) فهي عنده: ((نسق من القيم والمعتقدات السياسية الأساسية السائدة في المجتمع الذي تميزه عن غيره من المجتمعات وتقود إلى نوع من التلازم الاجتماعي لسلوك المجتمع الذي يعطي نظاماً ومعنىً للعملية السياسية)) .

ويذهب الدكتور صادق الأسود إلى تأكيد معنى الثقافة السياسية على مستويين: الأول مستوى الفرد الذي تتخذ فيه الثقافة بعداً سيكولوجياً من حيث التركيز على كيف يشعر الفرد؟ وكيف يفكر بالرموز والمؤسسات والقواعد التي تكون النظام السياسي في مجتمعه؟ أما المستوى الثاني،

[1]- عامر حسن فياض، جذور الفكر الاشتراكي والتقدمي في العراق ١٩٢٠-١٩٣٤، دار ابن رشد للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٨٠، ص٢٥٧.
[2]- عامر حسن فياض، أفكار تأسيسية في ثقافة اللاعنف وبناء الدولة المدنية العراقية الحديثة , مصدر سبق ذكره , ص١٤٣ .

فهو المستوى الذي يطرح تعريف الثقافة السياسية على مستوى النظام. أو بعبارة أخرى، كيفية تقييم الجماهير الواسعة لمؤسساتهم السياسية الرسمية والشعبية؟، وما هو موقفهم من النظام السياسي القائم والعناصر التي تتكون منها؟ وهنا تؤخذ الثقافة السياسية على محمل كونها وسائل اندماج وتلاحم بين الأفراد ضمن النظام قائمة على أساس التوجهات الثقافية السياسية المتماثلة والمتناسقة والملائمة بالنسبة إلى المؤسسات السياسية .

بينما يقدم (غابريل الموند وسيدني فيربا) مقاربة علمية للثقافة السياسية بناءاً على دراسة تركزت حول (خمسة بلدان)(*) توصلا فيها إلى إن الثقافة السياسية تحتوي على ثلاثة عناصر وهي عناصر إدراكية (المعرفة)، وعناصر عاطفية (العواطف)، وعناصر تقييمية (القيم)، التي تؤلف أنظومات الاتجاهات السياسية الخاصة بكل مجموعة من الأفراد.

فالعناصر الإدراكية هي كل ما يعرفه ألفرد، أو يعتقد أنه يعرفه عن رجال السياسة والأحزاب والمؤسسات السياسية. أما العناصر العاطفية فتتكون من مشاعر وعواطف الأفراد ومدى ولائهم للمؤسسات أو القادة السياسيين، وهذه العواطف غالباً ما تقف وراء الحكم العقلاني الذي يتخذه الفرد. وتأتي أخيراً العناصر التقييمية التي تتألف من القيم، والمعتقدات، والمثل، والمبادئ، والأيديولوجيات التي تفعل فعلها في التأثير على السلوك السياسي للأفراد والجماعات, والملاحظ على مفهوم الثقافة السياسية الوارد في هذه التعاريف بأنه ينطوي على مجموعة من المشتركات الأساسية المتمثلة بوجود المعتقدات، والعواطف السياسية المسيطرة في أمة، وفي مدة زمنية معينة. وحيث أن التصورات منها، كما إنها تتحكم في الاتجاهات، وتنظم صيغ التزام الأفراد، فهي أذاً تحتل حيزاً مهما في العمل السياسي ([1]).

وتنقسم الثقافة السياسية انطلاقاً من مستوى تطور المجتمعات على ثلاثة أنواع رئيسة كما قسمها (غابريل الموند) وهي: الثقافة السياسية التقليدية التي ترتبط ببيئة تقليدية، تستوعب الثقافات المحلية القائمة على علاقات القرابة والعرف والدين، وهي ثقافة ما قبل الثقافة السياسية الخاصة

[1]- عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل، تقديم الدكتور فالح عبد الجبار، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، ٢٠٠٩، ص١٧٣.

بالدول أو بالمجتمع الوطني، وينتشر هذا النوع من الثقافة في بلدان عالم الجنوب التي تؤدي فيه العلاقات القرابية والعشائرية والطائفية دوراً في تحديد الولاءات والانتماءات السياسية .

أما النوع الثاني، فهي الثقافة السياسية الرعوية (ثقافة الخضوع) وهي نمط من الثقافة السياسية التي تنتشر في المجتمعات الحديثة ذات الأنظمة الشمولية والأبوية، أي إنها تتعلق ببنية سياسية سلطوية وممركزة ([1]).

أما النوع الثالث من الثقافة السياسية فهي الثقافة السياسية المشاركة (ثقافة المساهمة) التي تتسق مع بنية سياسية ديمقراطية، ويسود هذا النمط في مجتمعات العالم المتقدم، إذ يكون لدى أفراد هذه المجتمعات اتجاهات إدراكية ومعرفية وعاطفية وتقييمية إزاء النظام السياسي بشكل عام، وهذا ما يشكل دلالة على وجود مستوى عال من الوعي بالشئون السياسية .

إن هذه الأنواع الثلاثة من الثقافة السياسية لا توجد مستقلة أو منفصلة بعضها عن بعض الأخر، بل قد تكون متداخلة فيما بينها، ولكن قد تبدو واحدة منها مهيمنة، أو قد تبدو بعضها متعايشة مع الأخرى على وفق المستويات الثقافية والحضارية للسكان في المجتمع .

ومهما يكن، لا يوجد في أي مجتمع كان ثقافة سياسية واحدة وموحدة، وفي كل الأمور السياسية هناك تمييز أساس بين ثقافة الحكام أو الذين يمسكون بزمام السلطة وبين ثقافة الجماهير، سواء كانوا مجرد رعايا في مجتمع قديم، أم مواطنين مساهمين ([2]).

إن هذه الثقافات الفرعية مهمة من الناحية السياسية؛ لأنها قد تفعل أثرها بأتجاه معاكس لأتجاه الثقافة الوطنية العامة، إذ إن الاستقرار الذي يفهم على أساس إنه منبعث من ثقافة مشتركة قد يفتقد ,وقد يتعرض الشعب إلى ضغوط تتعاكس فيما بينها متأتية عن أنماط السلوك التي تفرضها الثقافات الفرعية وأنماط السلوك التي تتطلبها الثقافة الوطنية الأوسع .

[1]- غاريث ستانسفيلد، الانتقال إلى الديمقراطية, الإرث التأريخي والهويات الصاعدة والميول الرجعية، ضمن مجموعة مؤلفين، المجتمع العراقي حفريات سوسيولوجية، ٢٠٠٢, ص٣٥٨.
[2]- المصدر نفسه, ص٣٥٩.

وبعد هذا الاستعراض المفاهيمي لمفهوم الثقافة السياسية يحق لنا طرح التساؤلات الاتية: أي نوع من الأنواع الثلاثة قد طغى على الثقافة السياسية العراقية؟ وما هو حجم التأثير الذي مارسته الأنظمة السياسية المتعاقبة في تحديد نمط الثقافة السياسية الطاغي؟ ثم هل كان هنالك ثمة تعارض بين الثقافات السياسية الفرعية والثقافة الوطنية الشاملة؟ وما هو السبب الذي يقف وراء ذلك؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه الآن سعياً للوصول إلى الدور الذي مارسته الثقافة السياسية في التأثير على بناء الهوية الوطنية العراقية.

أولاً: الثقافة السياسية التقليدية والهوية الوطنية العراقية

لقد ورث العراق تراكمات ثقيلة من حالة التخلف وعلى مختلف المجالات الاقتصادية, والسياسية, والثقافية, والاجتماعية، وما كان لذلك من دور في سيادة العقلية المتخلفة ونمط التفكير التقليدي في التعامل مع المتغيرات .

فعلى الصعيد الاقتصادي، فإن إطار التخلف المادي الإنتاجي الذي ساد المجتمع العراقي والذي استمر حتى وقت ليس ببعيد عن الآن لم يتح أمام العراق فرصة اكتساب الحد الأدنى من العادات العقلية المرتبطة بالتقدم الصناعي والنظرة الموضوعية والعقلانية إلى الأمور ، إذ كرس نمط الإنتاج المتخلف كل ما له صلة بالأفكار والممارسات التقليدية ([1]).

وعلى المستوى السياسي، فقد كان للسيطرة العثمانية طويلة الأمد والتي استندت في حكمها على المفاهيم السياسية التقليدية مثل (السلطنة) و(السلطان)، وما تلتها من أنظمة حكم ارتكزت على الأسس التقليدية أيضاً (وراثي – ديني في العهد الملكي)، (طائفي– قبلي ابتداءً من العهد الجمهوري الثالث فصعوداً)، حيث كان لذلك دوراً في تكريس واقع التخلف الموجود، وأحياء الثقافات الفرعية على حساب الثقافة الوطنية الشاملة.

[1]- موريس ديفرجية, سوسيولوجيا السياسية، ترجمة هشام ذياب، دمشق، ١٩٨٠، ص٣٩.

أما على الصعيد الثقافي، فمعروف هو حجم التخلف الثقافي الذي كان يعيشه العراق في عهد الدولة العثمانية، إذ وصلت الأمية والجهل إلى نسب عالية جداً .

ولم تعمل العهود اللاحقة التي جاءت من بعدها بشكل جدي على ترميم البنية الثقافية للمجتمع العراقي، لتصبح البيئة الثقافية المتردية هي الحاضنة الأساس لتكريس حالة التخلف، وخاصة تخلف العقلية السياسية العراقية.

وعلى الصعيد الاجتماعي، فقد شاعت القيم البدوية وخاصة قيم الولاء للقبيلة والعشيرة والتعصب لها، وتمّ الاحتكام إلى قوانين (العرف العشائري) و(الثأر) و(الفصل) و(دفع الدية). وقد قادت هذه الروح القبلية المتأصلة إلى ترسيخ نمط ثقافة قبلية لا تقبل بوجود سلطة خارجية غريبة عليها , لذلك، كانت ولاءات الأفراد تتجه نحو العشائرية والقبلية، ولم تكن في أغلبها للدولة– الأمة.

إن شيوع هذه القيم أنتج ثقافة اللاوعي بالدولة، وترسخ هذا اللاوعي برفض الدولة بطول عهود الاستبداد، واستمرت آثاره حتى الوقت الحاضر.

يتضح مما تقدم، إن للتراكم التأريخي وعمق الموروث المرجعي دوراً بارزاً في ترسيخ الانتماءات والولاءات التقليدية، إذ لا تزال الوحدات الاجتماعية التقليدية (الدين، الطائفة، العشيرة) هي التي تمثل المرجعيات الفاعلة في ذهنية الفرد العراقي، ومنها يستمد الأفراد هوياتهم، واليها تتجه ولاءاتهم أكثر مما تتجه للوطن، مما يؤكد على إن الثقافة السياسية للمجتمع العراقي لا تزال ثقافة سياسية تقليدية، وهو ما يتنافى بالأساس مع أسس بناء هوية وطنية عراقية ([1]) .

ثانياً: ثقافة الخضوع والهوية الوطنية العراقية

تمثل ثقافة الخضوع احد أبرز الأسلحة السياسية التي استعانت بها النخب العراقية الحاكمة من أجل رفض الاعتراف بالأخر، وإنكار حالة التعدد والتنوع التي يتميز بها المجتمع العراقي، فكان

[1]- أمل هندي الخزعلي، جدلية العلاقة بين الديمقراطية المواطنة والمجتمع المدني (العراق أنموذجاً)، مجلة العلوم السياسية، السنة ١٧، العدد ٣٢، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، شباط ٢٠٠٦، ص ص١٤٢-١٤٣.

ذلك سبباً للتخلف والتمزق الديني والمذهبي والقومي، الأمر الذي أدى إلى تعطيل التوجه نحو بناء هوية وطنية عراقية. وإذا كان العهد الملكي قد شهد – وإن كان لأوقات محدودة وبدرجات ضيقة– بعض الحريات السياسية فأنه قد تم القضاء عليها مع الانتقال للعهد الجمهوري وإرساء ظاهرة الزعيم – الكارزما المتشبع بثقافة العسكر التي تميزت بحظر النقد والحوار، فضلاً عماّ أضفت عليه هذه الظاهرة من قداسة لا يمكن المساس بها ([1]).

وقد وصل الاستبداد السياسي وإلغاء الرأي الآخر ذروته مع وصول نظام البعث الشمولي للسلطة وما مارسه من ثقافة خضوع سلطوية أجبرت المواطن على وحدانية السلوك والامتثال. وأخذت العلاقة بين الحاكم والمحكوم تنزع إلى أن يردد الجمهور ما تقوله السلطات الحاكمة من دون أي حق في النقد والحوار.

وبذلك، فقد تكرس منطق السكوت والصمت في ظل هزيمة واضحة للإنسان والفكر وقوى الشعب وجرها إلى الماضي في أكثر أشكاله ظلامية وجهلاً ([2]).

وحيث أن الفرد العراقي يشعر بأنه مغيب ولا وجود له، فإن ذلك يؤثر سلباً على انتماؤه الوطني ويفقده الشعور بالمواطنة. وعلى ما يبدو، فإن هذا الموروث التأريخي المتراكم من الاستبداد والانفراد بالرأي وإقصاء الطرف الأخر الذي اتسمت به ثقافة الخضوع قد انتقل –بشكل عفوي– إلى الثقافة العامة للمجتمع وانغرز في العقل الجمعي العراقي، ليجعل السمة الأساسية للثقافة المجتمعية العراقية بأنها ثقافة سلبية إقصائية.

فالمواطن العراقي يشعر دائماً بأنه يمتلك الحقيقة المطلقة ولا يقبل النقاش حولها. فمن وجهة نظره أن الثقافة التي يملكها هي ثقافة المثال والتفوق التي يجب تعميمها على الآخرين، دون أن يكون للثقافات الأخرى أي وجود ([3]).

[1]- ثامر عباس، جيوبوليتيكيا صراع الهويات في المجتمع العراقي، حفريات في المواريث الانثروبولوجية، مجلة المواطنة والهوية الوطنية، معهد الأبحاث والتنمية الحضارية، بغداد، ط١، ٢٠٠٨، ص٧٩.
[2]- المصدر نفسه , ص٨٠.
[3]- حسنين توفيق إبراهيم، معوقات التحول الديمقراطي في العراق ما بعد صدام، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٥، ص٣٥.

كما إن الثقافة العراقية هي ثقافة واحدية وترفض ثقافات متعددة. فعلى الرغم من أن التعدد والتنوع هو سمة من سمات النسيج الثقافي العراقي، إلا أن ما يحكم هذا التعدد والتنوع هو نزعة عصبوية تنكر وترفض الاعتراف بهذا التنوع والتعدد , وتبعاً لذلك،يمكن تلمس إسقاطات هذا الفهم على الواقع الجديد في العراق، والمتمثل بعدم قبول الآخر المختلف إثنياً أو مذهبياً أو ثقافياً. إذ أُسس على قضية (الاختلاف / الخلاف)، ثم الهيمنة أو النفي أو الإقصاء، فكون الآخر مختلف (عني) في الاثنية أو الدين أو المذهب، فيجب العمل على الهيمنة عليه، أو نفيه أو إقصائه عن الموقع والامتياز والاستحقاق. وهو وعي يختزن وجوب التماثل التكويني بين الناس وتوحدهم العقائدي والفكري والاثني والمذهبي . وهو ما لا ينسجم مع الأنساق البنيوية السليمة لبناء الهوية الوطنية العراقية ([1]).

ثالثاً: ثقافة المساهمة والهوية الوطنية العراقية

تعد الثقافة السياسية المساهمة الركن الأساسي الذي ترتكز عليه عملية بناء الهوية الوطنية. وأن من أهم أساسيات ما تتطلع إليه هذه الثقافة هو (أن يكون المواطن على مستوى عال من الوعي بالأمور السياسية ويقوم بدور فاعل فيها، ومن ثم يؤثر على النظام السياسي بطرق مختلفة كالأسهام في الانتخابات مثلاً، أو الدخول في عضوية حزب سياسي) ([2]) .

وبالرغم من إن التحول الديمقراطي الذي شهده العراق بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣م, قد وفر الفرصة المناسبة لنشر ثقافة المساهمة وتنمية الوعي السياسي للعراقيين، إلا إن هذه الثقافة الجديدة لا يمكن لها أن تزيح بسهولة ترسبات ثقافة الخضوع، فضلاً عن إنه لا يمكن إغفال حقيقة مهمة وهي إن الثقافة السياسية التقليدية لا تزال قائمة في ذهنية المجتمع العراقي،من حيث إن المرتكزات القبلية والطائفية والاثنية تلعب دوراً مهماً في تحريك الاتجاهات السياسية للأفراد.

[1]- المصدر نفسه, ص٣٦.

[2]- حميد فاضل حسن، الخيار الديمقراطي في العراق بين الاستبداد واستيعابه، مجلة الإسلام والديمقراطية، العدد (٦)، السنة الثالثة، تشرين الثاني ٢٠٠٦، ص٥٧.

وتلعب هنا التنشئة الاجتماعية – السياسية دوراً بارزاً في العمل على تكريس هذا التوجه وتعزيزه. فالمواطن العراقي دينياً، أو مذهبياً، ينتمي إلى دين أو مذهب يُفرض عليه بحكم التنشئة الاجتماعية، ونادراً ما يستطيع تغييره أو التخلص منه حتى ولو أصبح مقتنعاً أنه مجانب للصواب.ويرى أحد الباحثين في السوسيولوجيا إن هذه الحالة تمثل واقعة اجتماعية لا ضير فيها بحد ذاتها، لكن الضير الأساسي يأتي من التفاعلات السلبية لهذه المرجعيات مع الهوية السياسية للمواطن .

وذلك ما يجعله يتصرف سياسياً تصرفاً ازدواجياً فهو إما مسلم أو مسيحي، وإذا كان مسلماً فهو أما مسلم سني سياسي أو مسلم شيعي سياسي، مما يجعل (المواطنة العراقية) و(الهوية العراقية) تتراجع في سلم الانتماءات والولاءات داخل المجتمع في العراق نفسه .

ولنا في تجربة انتخابات العام (٢٠٠٥)م أوضح مثال على ذلك, فمعظم الناخبين صوتوا على أساس انتماءاتهم الدينية والطائفية والعرقية وأعطوا لها معنىً سياسياً، وهم الذين افرزوا نخبة سياسية (متطيفة) و(متأثننة), وبالرغم من مشاركة بعض التيارات الليبرالية الوسطية –وإن كانت هي بالأصل ضعيفة–، إلا أن ذلك لم يشفع لها بالحصول على أصوات كافية تمكنها من الدخول في البرلمان، أو تتيح لها أن تحتل مكانة متميزة في العمل السياسي، والسبب في ذلك هو تنامي حدة الاستقطابات والتخندقات الطائفية والعرقية والدينية بين المكونات المجتمعية، مما يؤكد على أن المجتمع العراقي هو جزء من إشكالية تعقد الواقع الهوياتي الذي يعيشه العراق اليوم ([1]) .

أما الأحزاب السياسية التي يفترض فيها أن تكون الإطار الأوسع لإستيعاب أكبر عدد ممكن من الأفراد بما يضمن لهم مشاركة سياسية ديمقراطية فعالة تصب في صالح خلق ثقافة سياسية مساهمة، فهي كانت بالأساس تعاني من ضعف استيعاب مفهوم الديمقراطية سواء من ناحية

[1]- حميد فاضل حسن، مبدأ التسامح (أنساقه الفكرية ودوره في تعزيز العملية السياسية العراقية)، مجلة العلوم السياسية، السنة السابعة عشر، العدد ٣٣، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، تموز ٢٠٠٦، ص٢٨٦.

تركيبها البنائي الداخلي وآلية تداول المسؤوليات فيها، أو من ناحية تعاملها مع الأحزاب الأخرى وعدم تقبل طروحاتها والتصادم معها.

كما إن غالبية الأحزاب الموجودة على الساحة السياسية اليوم لا تعدو أن تكون مجرد واجهات لشخصيات طائفية وعشائرية ودينية، وهي لهذا غير قادرة على تجاوز هذه الإطارات المجتمعية باتجاه الأفق السياسي الرحب، مما يجعلها تتعارض مع جوهر النظر إليها كمنظمات جماهيرية تتبنى عملية التحديث المجتمعي وتحقيق الاستقرار السياسي وتثبيت أركان الوحدة الوطنية وبناء الهوية العراقية.

وعلى هذا الأساس، فإن عدم نضج ثقافة سياسية مساهمة يعود بالدرجة الأولى إلى عدم تبلور مرتكزاتها في ذهنية الفرد العراقي، وعلى وجه الخصوص تلك التي تتعلق بمفهوم المواطنة من حيث هي حقوق وواجبات، ومفهوم المشاركة السياسية وما يتطلبه من سلوك سياسي مدني بعيداً عن الأطر التقليدية للانتماء والولاء، إذ تعزز تلك المفاهيم مشاعر الانتماء والولاء الكلي للوطن. وبخلاف ذلك، ستنتعش الانتماءات التقليدية بما يعرض مشروع بناء الهوية الوطنية العراقية للفشل.

المبحث الثاني: مؤسسات المجتمع المدني ومعالجة اشكالات الهوية

المطلب الأول: دور مؤسسات المجتمع المدني الحديث: يعرف المجتمع المدني على إنه ((مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام و التراضي والتسامح، والإدارة السلمية للتنوع والخلاف)) .

وعلى هذا النحو، تبدو الصلة واضحة بين الدور الذي تضطلع به مؤسسات المجتمع المدني وعملية تحقيق الاندماج الاجتماعي وبناء الهوية الوطنية من حيث إن هذه المؤسسات تعمل على بث وعي وطني يتمحور حول تفعيل المشاركة السياسية للأفراد، وتنشيط الفعاليات

الاجتماعية والسياسية للقطاعات المهنية والجمعيات الإنسانية الحاضنة لحقوق الإنسان والمصونة لحرياته كيما يحول ذلك دون تسلط الدولة وتمدد نفوذها ([1]) .

كما تعمل مؤسسات المجتمع المدني على إشاعة القيم المدنية، ونشر الثقافة السياسية المساهمة، وخلق المبادرة الذاتية، والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي، فضلاً عن سعيها الدؤوب لتأطير الصراع والتحول داخل المجتمع من خلال الاعتراف بالاختلاف والتغاير واحترام الرأي الآخر بما يضمن تصريف الحركة والصراع داخل عملية التحول السياسي تصريفاً سلمياً . وبذلك، يوفر المجتمع المدني الشروط الموضوعية الملائمة والمناخ السياسي المناسب لبناء الهوية الوطنية وتمتين أواصر النسيج الاجتماعي. والتساؤل هنا هو هل إن المجتمع المدني في عراق اليوم يمتلك من عناصر القوة ما يتيح له المساهمة في تأسيس هوية وطنية عراقية أم أنه مجرد تنظيم ضعيف وواهن؟ وهل إن الفعل التراكمي للعهود السابقة (الملكية والجمهورية) قد أسس لبناء دولة مجتمع مدني تصب في هذا الاتجاه؟

للإجابة على هذا التساؤل، لابد من معرفة طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع في العراق حتى نستطيع التوصل إلى إجابة موضوعية عن حجم الدور الذي تمارسه مؤسسات المجتمع المدني في التأثير على عملية بناء هوية وطنية عراقية ([2]).

في البدء لا بد من القول، بأنه لم تكن الدولة العراقية المركزية بجميع مراحلها واتجاهاتها منذ تأسيسها عام ١٩٢١م وحتى انهيارها عام ٢٠٠٣م دولة للمجتمع المدني الحقيقي إلا في مددٍ قليلة على الرغم من المحاولات المحسوسة هنا وهناك لإبعاد سيطرة العسكر والفرد الواحد والقلة الذين لا يمثلون إلا أنفسهم .

ومنذ عقد الخمسينيات (عقد وفرة العائدات النفطية) والعلاقة بين المجتمع والدولة تشهد اختلالاً متصلاً لصالح الأخيرة، وإنفصالاً نسبياً للدولة عن فعل القوى المجتمعية . واستمرت كفة ترجيح

[1]- عامر حسن فياض، أحجار كريمة في مستنقع آسن، حول الثقافة وإشكالية التحول الديمقراطي في العراق المعاصر، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٣١٧، كانون الثاني ٢٠٠٦، ص١١١.

[2]- عامر حسن فياض، جدلية العلاقة بين الاستقلال والديمقراطية في الخطاب السياسي العراقي المعاصر، مجلة العلوم السياسية، السنة ١٥، العدد ٢٩، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص١٠٩.

الدولة على المجتمع مع التغييرات والمنعطفات السياسية التي شهدها العراق ابتداءً من عام ١٩٥٨م والتي حطمت الدولة البرلمانية التقليدية (١٩٢١-١٩٥٨) م على يد فئة العسكر، ومن ثم أعقبها إزاحة الدولة التسلطية/ العسكرية الحديثة (١٩٥٨-١٩٦٨) م بعد أن أضعفتها بسلسلة الانقلابات، ثم فتحت الطريق لنشوء الدولة الشمولية اللاحقة (٣٢), التي أنهت كل تطلع للمجتمع المدني التعددي وألغت دور الفرد والمجتمع معاً ([1]).

إذ شهد العراق على عهد دولة البعث الشمولية ابتلاع كامل لمؤسسات المجتمع المدني، فقد هيمنت الدولة على الحيز الأكبر لوظائف المجتمع المدني في مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وأصبحت مؤسسات المجتمع المدني جمعيها واجهات للحزب، وتمَّ تعبئتها لصالح النظام .

وهكذا، ما أن حل التغيير في العراق، حتى كان المجتمع المدني متهالكاً ويعاني من الضعف المزمن، خصوصاً مع إصرار النظام البعثي السابق على اعتماد سياسات رجعية تمثلت بإعادة إحياء القبيلة، وعسكرة المجتمع، وتهشيم الطبقة الوسطى التي تمثل الرافع الأمتن لحمل المجتمع المدني. وبعد حصول التغيير السياسي، وانهيار الدولة في العراق في ٢٠٠٣/٤/٩م ظهر كمّ هائل من مؤسسات المجتمع المدني، إذ تجاوز عدد المسجلة منها لدى وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني حتى ايلول عام ٢٠٠٩ م (٦١٠٠)مؤسسة (٣٣)، بيد إن غالبية تلك المؤسسات وبرغم وفرتها لم تكن تؤسس لمشروع وطني عراقي، ولم تعمل للهوية الوطنية العراقية، بل لهويات جزئية . فالكثير من هذه المؤسسات قد تأسست أصلاً تحت مسميات العشائرية والطائفية والدينية، لا بل إن بعضاً منها قد تشكل وفق قواعد فردية-عائلية بحتة، وهو ما يتنافى مع شروط المواطنة الحقة برغم إن جميع تلك المؤسسات قد أدعت وصلاً بها ([2]) .

[1]- عبد الجبار أحمد عبد الله، مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق، مجلة العلوم السياسية، السنة السادسة عشر، العدد ٣١، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، تموز ٢٠٠٥، ص٩٣.

[2]- عبد الجبار أحمد عبد الله، واقع ومستقبل الخيار الديمقراطي والدستوري في العراق، مركز الخليج للأبحاث، ط١، ٢٠٠٥، ص٥٨.

ومن المآخذ الأخرى المسجلة على عمل مؤسسات المجتمع المدني بعد العام ٢٠٠٣م هو إن قسماً كبيراً منها يسعى إلى تحقيق الربح من الجهات المانحة الخارجية أو الداخلية. بما يجعل هدفها الأساس مادياً أكثر منه وطنياً، كذلك فإنها ستكون أسيرة تنفيذ أجندات حزبية أو خارجية معينة أكثر مما هي تنفذ أجندة وطنية، إذا ما استثنينا طبعاً حقيقة أن بعضها مجند بالأساس للتسويق السياسي لجهات أو أحزاب أو منظمات سياسية تحت شعار العمل الخير والإنساني.

فضلاً عن ذلك، فإن إحدى ابرز المشكلات التي تعاني منها مؤسسات المجتمع المدني في العراق بشكل عام هي إنها تفتقد لروح لمبادرة، لأنها في الغالب قد تعودت على تلقي التعليمات وتنفيذها من دون أن تكون لديها حرية اتخاذ القرار بحكم طابع الاتكالية والتبعية الذي طبعت عليه بسبب ما يختزنه المواطن العراقي من ذاكرة تجعله غير قادر على تصور نفسه بأنه يمارس دوره كمواطن حر في مجتمع مدني مفتوح، فأي مبادرة اجتماعية أو سياسية فردية كانت أم جماعية، توقظ في نفسه كل ذكريات القمع والاضطهاد التي عاناها في مرحلة النظام الشمولي . مما أعاق ذلك تفعيل مؤسسات المجتمع المدني، وزعزع ثقة الناس بها وبدورها كمؤسسات تقوم على تجميع المصالح المجتمعية وبلورتها، أملاً في الحصول على مخرجات سياسية تعود بالنفع العام على الجميع ([1]) .

وأخيراً، فإن تشوه التكوين البنيوي وسوء الأداء الوظيفي لم يكونا هما العاملين الوحيدين وراء ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني، بل إن ذلك مرتبط أيضاً وبشكل وثيق بطبيعة البيئة التي تمارس فيها مؤسسات المجتمع المدني نشاطها والتي كانت على العموم في العراق بيئة غير صالحة بسبب ما شهده البلد من تردي في الوضع الأمني (وإن كانت قد انحسرت مدياته)، وتدهور في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي قيّد من حرية عمل تلك المؤسسات، فضلاً عما سببه ذلك من نزوح العديد من الكوادر العراقية من مختلف التخصصات إلى الخارج

[1]- فلاح حسن آل مانع، المجتمع المدني في العراق، دراسة نظرية تحليلية في علم الاجتماع السياسي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص١٨٢.

وما آل إليه من تدهور الطبقة الوسطى العراقية، إذ تشكل (الطبقة الوسطى الركيزة الأساس لرأس المال الاجتماعي الذي هو عصب المجتمع المدني الحديث) ([1]) .

نستنتج مما تقدم، إن ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في العراق كان هو احد أهم أسباب ضعف الوعي الوطني الجماهيري، بسبب عجز تلك المؤسسات عن ترسيخ وتجذير مفهوم المواطنة (الضعيف أصلاً) في الوعي الجمعي العراقي، وهو ما انعكس سلباً على عملية بناء هوية وطنية عراقية.

المطلب الثاني :معالجات ظاهرة ضعف الوعي الجماهيري في العراق ودورها في حماية حقوق الانسان

يتمحور هذا الجانب حول فكرة إن بناء هوية وطنية عراقية هو أمر يتوقف على مدى وعي المجتمع العراقي لذاته، ومدى قدرته على خلق لغة ثقافية مشتركة للتفاهم بين التكوينات الاجتماعية وفتح باب الحوار الوطني على أسس ثقافية تنويرية منفتحة يمكن من خلالها استيعاب الهويات المتنوعة ضمن سياق الهوية الوطنية الواحدة, ويتطلب تحقيق ذلك التخلي عن منظومة القيم التي ترتكز على المفاهيم التعصبية والعنصرية، وان تحل محلها تقاليد عمل جديدة تتسق مع قيم المجتمع المدني الحديث الذي يكون من أولى خصائصه هو أن يكون مؤمناً بالتسامح بشقيه الاجتماعي والثقافي.

إذ يشير التسامح الاجتماعي إلى الاعتراف صراحة بالانتماء المختلف والمتباين لأفراد المجتمع الواحد إلى تكوينات قبلية وأثنية و لغوية ودينية مختلفة دون أن يؤثر ذلك الانتماء على مبدأ الولاء للوطن الواحد والدولة الواحدة

بينما ينصرف التسامح الثقافي إلى احترام الأخر المختلف ثقافياً والاعتراف بإمكانية التعايش في إطار التباين الثقافي. ومن ثم فإن الاختلاف والتعارض في ثقافات الدول لا يكون مبرراً للصراع والاقتتال(٢).

[1]-المصدر نفسه, ص١٨٣.

ومن هذا المنطلق، فإن فرص العيش المشترك لا يمكن لها أن تتحقق إلا بوجود الاستعداد النفسي لدى الأفراد والتكوينات الاجتماعية للتحرر من قيود الالتزام القومي أو الطائفي أو الديني أو الجهوي الضيق.

إذ لا يمكن للهوية الوطنية أن تبنى، ولا يمكن للوحدة الوطنية أن تتحقق من دون نبذ كل أشكال التمييز ومسمياتها، على أن يترسخ ذلك في العقل الجمعي العراقي ([1]) .

ولكي يتم الوصول إلى هذا الهدف، فإنه يفترض على العراقي أن يتخلى عن ثقافته الأحادية التي تسقط صفة الوطنية عن الآخرين، والتي يرى فيها نفسه الممثل الوحيد للوطنية دون غيره، في حين أن أبواب الوطن مشرعة لكل من يشعر بالانتماء إليه وهي ليست حكراً على أحد.

إن التمسك بهذه الثقافة الأحادية يعني الانحدار بالوطن إلى مرتبة (العصبية)، فكلما أزداد الانشداد حيال عصبتنا (وطننا)، كلما زادت فرص التباعد والتناحر مع شركاء الوطن الآخرين الذين أسقطنا عنهم صفة الوطنية. ولاشك إن تصور امتلاك الحقيقة المطلقة هو أول طرق الجمود المعرفي، وليس أكثر من الطائفية والعرقية من يعمل على بناء هذا التصور الجامد لدى الفرد بأنه على صواب وأن الآخرين من باقي الطوائف والديانات جميعاً على خطأ .

ولغرض تجاوز هذه الإشكالية، وإيجاد حل لهذا المأزق يشترط أن يكون مبدأ (المواطنة) هو الأساس في التعامل بين شركاء الوطن الواحد بعدّه القاعدة الجامعة لكل التشكيلات المجتمعية وعلى اختلاف تلاوينها. كما إن مبدأ المواطنة يقوم على قاعدة تغليب الولاء الوطني على ما عداه من الولاءات الفرعية، وهو أحوج ما يكون إليه عراق اليوم. ويمكن لنا والحالة هذه الاستفادة مما حصل من تبدل في الأدوار الاجتماعية، وتغير في الوظائف التي تضطلع بها بعض التكوينات المجتمعية بفعل ما أفرزه واقع التحول الديمقراطي الذي يعيشه العراق منذ التاسع من

[1]- هشام حكمت عبد الستار، الديمقراطية وإشكالية الثقافة السياسية في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص٢٢.

نيسان عام ٢٠٠٣م وتوظيفه لصالح عملية تحقيق الاندماج الاجتماعي وبناء الهوية الوطنية .([1])

والتركيز هنا سيتم بالأساس على ما تقوم به الاتحادات والجماعات القبلية الكبيرة ، فهذه المؤسسات هي تجمعات حضرية تشمل القبائل كافة في المدينة أو المحافظة، بغض النظر عن المذهب, والاثنية, والديانة. وقد أصبح بعضها منظمات وطنية تعتمد على برنامج سياسي، وتحظى بنظام داخلي، وتعقد مؤتمرات تأسيسية، وتجري فيها انتخابات. وهي تعمل كمنظمات مجتمع مدني وتتضمن، في قلب هيكليتها، علاقات عابرة لكل الجماعات والاثنيات .

لذلك، فإن انخراط الاتحادات العشائرية (العابرة للطوائف والاثنيات) في العمل السياسي قد مثل نقلة نوعية في عمل تلك المؤسسات الاجتماعية الذي كان يتصف بالجمود سابقاً، مما كان له أثراً مميزاً في عملية تحقيق الحراك الاجتماعي والسياسي الذي يمثل احد أهم شروط بناء هوية وطنية عراقية .

إذاً الحل يكمن في تبني هوية وطنية عراقية تنصهر في بوتقتها الهويات ذات الولاءات المحلية والمذهبية. ولكن هل يعني ذلك تجاهل وجود هذه الهويات المتنوعة ونفي لخصوصيتها؟

للإجابة على ذلك، فإنه لابد من الإقرار بالهوية التعددية المذهبية، والاثنية والعشائرية على إنها تمثل هويات اجتماعية وليست سياسية، وبإمكان هذه المكونات العشائرية والمذهبية تشكيل روابط اجتماعية ودينية وليست سياسية. إذاً، فإن الحل الأمثل للعراق المتنوع سياسياً وقومياً ودينياً، يتمثل بضرورة تبني هوية سياسية واحدة هي الهوية الوطنية القائمة على أساس معيار سياسي لا قومي ولا ديني وهو معيار المواطنة. وهذا يتماهى مع مفهوم الهوية الوطنية .

إن ترسيخ تلك الرؤية وشيوعها سيعتمد بالتأكيد على وعي الناس وعلى مدى استعدادهم النفسي للانعتاق من انتماءاتهم المتعارضة والتحرر منها. فالوضع العراقي الراهن يستدعي أكثر من أي وقت آخر سيادة منطق الدولة، وعلو صوت الوطن على ما عداه من الأصوات.

[1]- هشام حكمت عبد الستار، الديمقراطية وإشكالية الثقافة السياسية في الوطن العربي , مصدر سبق ذكره , ص٢٣ .

ويقترن ذلك بالضرورة بسيادة ثقافة الديمقراطية التي تكرس مفاهيم الانتماء الوطني وتبثُ وعياً تجعل في اختلاف الآخر أمراً مألوفاً ومقبولاً بعد أن ظل غريباً ومريباً طوال عقود عديدة.

ويتوقف ذلك أيضاً وبشكل أساس على الدور الذي يمكن أن تؤديه مؤسسات التربية والتعليم في غرس قيم الحوار الوطني وقيم حقوق الانسان ، وقبول الآخر المختلف اجتماعياً وثقافياً، والعمل على جعل التسامح قيمة ذات مضمون اجتماعي . ولا ينفصل ذلك بطبيعة الحال عن ضرورة توافر قاعدة أساسية من الثقة بين التكوينات الاجتماعية الرئيسة تتمحور حول فكرة إن الوطن العراقي هو ملك الجميع، وإن ما تركه النظام الديكتاتوري السابق من آثار يمكن إزالتها وتصفيتها وكذلك فإن ما فرضه التغيير الجديد من حسابات سوف لن يسلب أحداً حقوقه , وبالتالي التركيز على تأثير هذه الأزمة على حقوق الانسان في العراق . فعلى القادة السياسيين الشيعة أن يطمئنوا القادة السنة بأن تغيير الحكم في العراق سوف لن يعرضهم إلى مغبة الطغيان وإن حقوقهم ستكون مصانة في ظل وجود دستور ديمقراطي وتوافر الرغبة في إزالة آثار الماضي, وعلى قادة السنة أن يقنعوا بعملية التغيير، وأن لا يفكروا في العودة للاستئثار بالسلطة والانفراد بها وأرباك الشارع ([1]). أما القادة السياسيين الكورد ، فعليهم توطيد روابط جديدة مع العرب وتوحيد صفوفهم والتركيز على مصلحة ابنائهم وضمان حقوقهم وحرياتهم وأن يخففوا ويقننوا من سقف مطالبهم, وعليهم أن يتيقنوا بأن ما يحصلون عليه في العراق هو بمثابة حلم لأقرانهم الكورد الموجودين في تركيا وسوريا وإيران وهذا هو جزء من حقوقهم الدستورية والقانونية مع عدم إنكارنا للظلم التأريخي البشع الذي تعرض له الكورد على يد الأنظمة السياسية السابقة. ومتى ما سار الكل على هذا النهج، فسيصبح العراق وطناً وملاذاً آمناً يلوذ به الجميع، وستكون إمكانية صياغة هوية وطنية عراقية قائمة وممكنة ومتركزة على احترام حقوق الانسان وحرياته.

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

[1]- حسين درويش العادلي، التنوع والاختلاف على أرضية المواطنة والإسلام والديمقراطية، موجودة على الموقع الإلكتروني. www.rezgar.com 14/3/2005 .

- لقد خلقت الاشكالات العديدة في التأسيس للدولة العراقية إشكالية في بناء الهوية الوطنية , فأن إعادة البناء غير الطبيعي للدولة ايضاً قد عمق من حدة إشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية .

- لقد كان للغزو الأمريكي بالدرجة الأكبر تاثير بالغ الاهمية في عرقلة عملية بناء الهوية الوطنية العراقية لا سيما في ظل وجود فاعلين محليين تشدهم مشاعر الانشداد لولاءات خارجية وليست وطنية.

- لم تنتج تراكمات الاستبداد السياسي و انماط البناء المشوهة السابقة للدولة و الهوية سوى ظهور فئة من قادة العراق الجدد الذين غابت فيما بينهم أي قاعدة اساسية من الثقة, ولم يكن منظارهم لعملية بناء الدولة و الهوية الوطنية سوى انها وسيلة لرفع الحيف اولإعادة الامتيازات السابقة مما اضعف كثيرا من موقف الهوية الوطنية العراقية امام الهويات الفرعية (الطائفية , القومية , الدينية) التي اتخذت طابعا مسيساً تم التعبير عن بعضها بشكل نصوص دستورية .

- ان ما تركته مخلفات المراحل السابقة من ثقافة سياسية تقليدية و ثقافة خضوع و خنوع لم تهيئ الاجواء الملائمة لما بعد التغيير في خلق وعي وطني جماهيري فعال يسهم في بلورة و صياغة هوية وطنية عراقية .

- أن عجز النخبة الحاكمة عن توفير الحد الادنى من المتطلبات المجتمعية بما في ذلك حق الحصول على الامن , قد يقود في النهاية الى تقليص حجم التفاعل بين النظام السياسي و قاعدته الجماهيرية, كما انه سيسهم في تقوية الهويات الفرعية سعيا للحصول على الامن في ظل الضعف النسبي لسلطة الدولة و في ظل هجرة عناصر الطبقة الوسطى المتجاوزة للاطار الهوياتي التقليدي الضيق هرباً من العنف .

- واخيراً وبالرغم من السلبيات التي لازمت مرحلة مابعد عام ٢٠٠٣م فأن الاوان لم يفت وان الفرصة لاتزال قائمة لبناء الهوية الوطنية العراقية ولكن الامر سيبقى مرهونا بمدى

جدية سعي النظام السياسي لبنائها ومدى قدرة وعي المجتمع بها وبأهميتها كغاية سامية يمكن ان يرتقي من خلالها الى مصاف المجتمعات و الامم الراقية .

التوصيات: بعد ما تم استعراضه توصي الدراسة بما يأتي :

١- تغليب لغة الحوار بديلاً حتمياً للغة الصراغ والعنف والمصالح بين جميع المكونات في العراق .

٢- صهر وتذويب جميع الولائات الفرعية وترسيخ قيم المواطنة والولاء للعراق فقط .

٣- تفعيل البرامج والندوات في المدارس والجامعات التي تشجع على تغلب المصلحة العامة وحب الوطن .

٤- توحيد الخطابات السياسية والاجتماعية نحو بناء عراق واحد متماسك .

المصادر : الكتب باللغة العربية

١) ثامر عباس ، جيوبوليتيكيا صراع الهويات في المجتمع العراقي، حفريات في المواريث الانثروبولوجية، مجلة المواطنة والهوية الوطنية، معهد الأبحاث والتنمية الحضارية، بغداد، ط١، ٢٠٠٨، ص٧٩.

٢) عامر حسن فياض، أفكار تأسيسية في ثقافة اللاعنف وبناء الدولة المدنية العراقية الحديثة، دار أسامة، عمان، ٢٠٠٧، ص١٤١.

٣) عامر حسن فياض، جذور الفكر الاشتراكي والتقدمي في العراق ١٩٢٠-١٩٣٤، دار ابن رشد للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٨٠، ص٢٥٧.

٤) عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل، تقديم الدكتور فالح عبد الجبار، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، ٢٠٠٩، ص١٧٣.

٥) غاريث ستانسفيلد، الانتقال إلى الديمقراطية, الإرث التأريخي والهويات الصاعدة والميول الرجعية، ضمن مجموعة مؤلفين، المجتمع العراقي حفريات سوسيولوجية، ٢٠٠٢, ص٣٥٨.

٦) موريس ديفرجية, سوسيولوجيا السياسية، ترجمة هشام ذياب، دمشق، ١٩٨٠، ص٣٩.

البحوث والمجلات

١) أمل هندي الخزعلي، جدلية العلاقة بين الديمقراطية المواطنة والمجتمع المدني (العراق أنموذجاً)، مجلة العلوم السياسية، السنة ١٧، العدد ٣٢، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، شباط ٢٠٠٦، ص ص١٤٢-١٤٣.

٢) ثامر عباس، جيوبوليتيكيا صراع الهويات في المجتمع العراقي، حفريات في المواريث الانثروبولوجية، مجلة المواطنة والهوية الوطنية، معهد الأبحاث والتنمية الحضارية، بغداد، ط١، ٢٠٠٨، ص٧٩.

٣) حسنين توفيق إبراهيم، معوقات التحول الديمقراطي في العراق ما بعد صدام، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٥، ص٣٥.

٤) حميد فاضل حسن، الخيار الديمقراطي في العراق بين الاستبداد واستيعابه، مجلة الإسلام والديمقراطية، العدد (٦)، السنة الثالثة، تشرين الثاني ٢٠٠٦، ص٥٧.

٥) حميد فاضل حسن، مبدأ التسامح (أنساقه الفكرية ودوره في تعزيز العملية السياسية العراقية)، مجلة العلوم السياسية، السنة السابعة عشر، العدد ٣٣، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، تموز ٢٠٠٦، ص٢٨٦.

٦) عامر حسن فياض، أحجار كريمة في مستنقع آسن، حول الثقافة وإشكالية التحول الديمقراطي في العراق المعاصر، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٣١٧، كانون الثاني ٢٠٠٦، ص١١١.

٧) عامر حسن فياض، جدلية العلاقة بين الاستقلال والديمقراطية في الخطاب السياسي العراقي المعاصر، مجلة العلوم السياسية، السنة ١٥، العدد ٢٩، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص١٠٩.

٨) عبد الجبار أحمد عبد الله، مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق، مجلة العلوم السياسية، السنة السادسة عشر، العدد ٣١، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، تموز ٢٠٠٥، ص٩٣.

٩) عبد الجبار أحمد عبد الله، واقع ومستقبل الخيار الديمقراطي والدستوري في العراق، مركز الخليج للأبحاث، ط١، ٢٠٠٥، ص٥٨.

الرسائل والاطاريح

١) فلاح حسن آل مانع، المجتمع المدني في العراق، دراسة نظرية تحليلية في علم الاجتماع السياسي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص١٨٢.

٢) منتصر مجيد حميد، التحول الديمقراطي وبنية المجتمع العراقي المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص١٦٢.

٣) هشام حكمت عبد الستار، الديمقراطية وإشكالية الثقافة السياسية في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص٢٢.

مواقع الانترنت

١) حسين درويش العادلي، التنوع والاختلاف على أرضية المواطنة والإسلام والديمقراطية، موجودة على الموقع الإلكتروني. www.rezgar.com 14/3/2005 .